السلطة المختصة باقتراح تعديل الدستور -دراسة مقارنة

م.م.هند كامل عبد زيد

الجامعة الاسلامية

في أي دولة من الدول يعتبر الدستور انعكاساً للظروف والأوضاع التي تعيشها الدولة من الناحية السياسية او االأجتماعية او االأقتصادية . ولما كانت هذه الظروف واألأوضاع قابلة للتغيير وفقاً لقانون التطور ، فلا بد من مسايرة هذا التطور بتطور مماثل في الدساتير وذلك عن طريق تعديلها والا ابتعدت النصوص الدستورية القائمة عن الواقع ما يؤدي الى التفكير بتعديلها بطرق غير قانونية عن طريق االأنقالب او الثورات.

وللدستور الاتحادي الفيدرالي أهمية خاصة كونه يعد الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدولة الاتحادية الفيدرالية ، فهو الذي يتضمن توزيع الصلاحيات والواجبات بين الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي والسلطة المركزية، كما انه يحدد دور كل منها في ممارسة السلطة داخل الدولة الفيدرالية. وبذا فان الدستور الفيدرالي يقيم نوعاً من التوازن بين السلطات المحلية ونظيراتها المركزية في الدولة الاتحادية الفيدرالية ومن هنا تضحى مسألة تعديل هذا الدستور غاية في الأهمية .

والدستور الفيدرالي يوصف بأنه دستور جامد فيحتاج في تعديله إلى إتباع إجراءات اعقد من تلك المتبعة في تعديل القوانين العادية ، غير أن هذا الجمود يكون نسبياً ، كما انه دستور مكتوب بالضرورة لأهمية الموضوعات التي يعالجها.